الحديث 1 : إذا فسد أهل الشام

الحديث الأول :

-(وقال الإمام أحمد – رحمه الله – (ج 5 ص 34): ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة حدثني معاوية بن قرة عن أبيه عن النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – قال : " إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم ، ولن تزال طائفة من أمتي منصورين ، لا يضرُّهم من خذلهم حتى تقوم الساعة " . هذا حديث صحيح ، وقد أخرجه الترمذي .

-وقال الإمام أحمد – رحمه الله – (ج 5 ص35) : ثنا يزيد أنا شعبة ، به .

-وقال أبو بكر بن أبي شيبة – رحمه الله – (ج12 ص191): حدثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم : - " إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم " .

والطائفة المنصورة ، قد قال البخاري – رحمه الله : - إنهم أهل العلم . وقال الإمام أحمد : إن لم يكونوا أهل الحديث ، فلا أدري من هم . والحديث وإن لم يكن نصاً على ما قاله الإمام البخاري والإمام أحمد، فإن أهل الحديث داخلون دخولاً أوّليّاً ؛ لثباتهم على الحق ، وخدمتهم الإسلام والذب عنه ، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً .)

الشرح :

الفساد معروف ، وهو ضد الصلاح ، والمراد بالفساد فساد الدين ، بدليل آخر الحديث ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم فساد أهل الشام علامة على فساد أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولكنه بيّن أن هذا الفساد ليس عامّاً، بل ستبقى جماعة من أمته على الحق إلى قيام الساعة . والمراد بالشام هنا مايسمّى اليوم بالأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، مع اختلاف يسير في حدود هذه الدول مع الدول المجاورة لها .

·والطائفة المنصورة : هم أهل الحديث كما نصّ على ذلك غير واحد من علماء السلف – رضي الله عنهم – منهم يزيد بن هارون ، وعبد الله بن المبارك ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل . ذكرهم الخطيب البغدادي في " شرف أصحاب الحديث " (1).
أما البخاري فقال مرّة " أهل العلم " (2)، ومرّة قال :" أهل الحديث " (3)ولاتعارض بين قوليه ؛ فأهل العلم في زمنه هم أهل الحديث كما أشار إلى ذلك في كتابه " خلق أفعال العباد" (ص60 – 61 ، المعارف) . والمراد بأهل الحديث :علماء السلف المختصون بالحديث تعلّماً وتعليماً، الذين كانوا على منهج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولم يغيّروا ولم يبدّلوا . وقد ذكر جماعةً منهم الإمامُ البخاريُّ في " خلق أفعال العباد " (ص61، المعارف) ، ويدخل في ذلك كل من كان على منهجهم وعقيدتهم . وظهورهم يكون بالحجة والبرهان ، وقمع شبهات أهل الكفر والنفاق والبدع ، يدل على ذلك وصفهم بالعلم ، وبأهل الحديث.
وهو أحد الجهادين اللذين شرعهما الله – تبارك وتعالى . - ولا يصح أن يفهم هذا الحديث على معنى الظهور بالسيف ؛ فإن ظهورهم على الناس بالسيف يقتضي إصلاح الناس ، وقمع الفساد ، وإشارة الحديث تدل على أنهم غير قادرين على ذلك في بداية الأمر ، وتفسير العلماء لمعنى هذه الطائفة لا يساعد على هذا المعنى ، علماً أنه لا يمنع ذلك ظهورهم بالسيف في بعض الأحيان ؛ إذا توفّرت أسبابه ودواعيه والقدرة عليه . ولكن الأصل الدائم هو ظهورهم بالحجة والبيان ، كما هو الحال في هذا الزمان . وفي رواية عند مسلم في " صحيحه " (4) عن سعد بن أبي وقاص : " لا يزال أهل الغرب " . والراجح من كلام أهل العلم أن المراد بأهل الغرب هم أهل الشام ، والذي جعلنا نرجّح هذا القول دون غيره ؛ أنه قول معاذ بن جبل الصحابي الجليل ، والصحابة أعلم بمراد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخاصة إذا كان الصحابي راوي الحديث ، وهو قول الإمام أحمد واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله . والمراد من ذلك – والله أعلم : – أن الطائفة المنصورة عند فساد الناس لا ينقطع وجودها وظهورها في بلاد الشام ، ولا يعني ذلك أنهم لا يوجدون في بلاد أخرى. وفي الحديث إشارة إلى أنه سيبقى في الناس من يخالفهم ويحاربهم، ومن يخذلهم ولا ينصرهم ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بشرهم بأنهم دائماً منصورون معانون من الله تبارك وتعالى .

وفي الحديث دلائل على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما تحدث بهذا الحديث كان أهل الشام كفاراً ، والكفر أكبر أنواع الفساد ، ففي هذا الحديث إشارة إلى أنهم سيدخلون في دين الله ويَصلُحون بعد فسادهم، وقد حصل ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثاني : إخبار النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستفسد بعد صلاحها ، وسيكون آخر الناس فساداً أهل الشام ، وقد وقع ما أخبر به صلى الله عليه وسلم تمام الوقوع .

الدليل الثالث : إخباره صلى الله عليه وسلم أن دين الله الذي أتى به سيبقى قائماً بقيام الطائفة المنصورة به ، وبالحفاظ عليه ، والذب عنه ، وتنقيته من شوائب الشرك والبدع . وهذا هو الواقع ؛ ففي وقت صلاح الناس ، كان الدين قوياً منيعاً عند أكثرهم ، وبعد فسادهم وكثرة أهل الشقاق والبدع بينهم، بقي فيهم طائفة تدافع وتذب عنه ، وتصفي الشوائب التي تعلق به .

ولا أعلم طائفة اليوم تقوم بواجب تصفية الدين من الشرك والبدع والخرافات وآراء الرجال البعيدة عن الكتاب والسنة ، ونصح المسلمين بالتمسك بهما ، وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن اتبعهم بإحسان ؛ والبعد عن الحزبية وتفريق الأمة ؛ كالعلماء وطلبة العلم الذين هم على منهج أهل الحديث وعقيدتهم وعلى منهج سلف هذه الأمة وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ؛ مثل :

الشيخ عبد العزيز بن باز ،

والشيخ محمد ناصر الدين الألباني ،

والشيخ محمد بن صالح العثيمين ،

والشيخ مقبل بن هادي الوادعي ،

وغيرهم من علماء المسلمين الذين على منهج أهل الحديث الذي كان عليه الإمام مالك والشافعي وأحمد وغيرهم . ولا يخلو إنسان من خطأ ، فإياك أن تتخذ زلتهم سلّماً للطعن فيهم قبل أن تنظر إلى ماقدّموه للإسلام والمسلمين . ومن تأمل في كتابات هؤلاء العلماء وأشرطتهم ودروسهم ؛ وجد أنها تقوم على تعليق الناس بالكتاب والسنة ، وتقديمهما على كل ما سواهما ، واتباع المنهج الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ، ووجد أنهم يحذرون ويتكلمون فيمن وجدوا في كلامه ما يهدم أصلاً من أصول الإسلام أو يخالف دليلاً واضحاً من الكتاب والسنة (5)، وما ذلك منهم إلا لحرصهم على بقاء الإسلام صافياً نقيّاً لا يدخله خلل ولا زيغ . فلو أنهم سكتوا وسكت غيرهم لضاعت أصول دين الإسلام وأحكامه بين هوى فلان وخطأ الآخر ، فجزى الله خيراً علماءنا الأفاضل على ما أدوا من واجب النصح لكتاب الله ولسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولأئمة المسلمين وعامتهم .

ومراد شيخنا من ذكر هذا الحديث في هذا الباب ؛ بيان فضيلة أهل العلم من أهل السنة والجماعة على غيرهم من الناس ؛ إذ إنهم أصل الطائفة المنصورة التي بشّر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأي فضل خير من التمسك بالدين والحفاظ عليه ، وهو عمل الأنبياء – صلوات الله وسلامه عليهم . كما نبه على ذلك في آخر كلامه – رحمه الله .

رجال الإسناد الأول :

· يحيى بن سعيد : هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي ، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ . ثقة ثبت إمام كبير حافظ ، علم من أعلام أهل الحديث ، من رجال الجرح والتعديل ، لا يروي إلا عن ثقة . قال الإمام الذهبي : " إلا أنه متعنِّت في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً ، فاعتمد عليه ، أما إذا ليّن أحداً ، فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه ، فقد ليّن مثل : إسرائيل ، وهمام ، وجماعة احتج بهم الشيخان " (6).

· شعبة : هو شعبة بن الحجاج بن الورد العَتكي الأزدي ، أبو بسطام الو اسطي البصري . ثقة ثبت إمام كبير حافظ ، علم من أعلام أهل الحديث ، من رجال الجرح والتعديل .

· معاوية بن قرة : هو معاوية بن قرة بن إياس بن هلال بن رئاب المزني ، أبو إياس البصري والد إياس بن معاوية ، تابعي روى عن جماعة من الصحابة . ثقة.

·والد معاوية : هو قرة بن إياس بن هلال بن رئاب المزني ، أبو معاوية . قال الإمام البخاري وابن السكن : " له صحبة " (7).

رجال الإسناد الثاني الذين لم يذكروا في الإسناد الأول :

·يزيد بن هارون : هو يزيد بن هارون بن زاذان السُّلمي مولاهم ، أبو خالد الواسطي . ثقة حافظ متقن عابد .

تابع يزيد وغيره يحيى بن سعيد على رواية هذا الحديث عن شعبة ، ولم يتفرّد به شعبة عن معاوية ، فقد تابعه عليه إياس بن معاوية فرواه عن أبيه ، أخرجه أبو نعيم في " الحلية -7/230) " 231 ، الكتاب العربي) ، فقال : " مشهور من حديث إياس ، غريب من حديث مسعر " .

وتابعه صدقة بن المنتصر أبو شعبة الشعباني عند الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (2/170) ، وابن حبان في " الثقات " (8/319). ولكن الإسماعيلي في " معجم أسامي شيوخه " (2/679 – العلوم والحكم) ، ومن طريقه الخطيب البغدادي في " تاريخه " (10/182) (8)رواه عن صدقة بن المنتصر عن شعبة عن معاوية، فأدخل شعبة بين صدقة ومعاوية . والله أعلم .

وقد ادعى ابن عساكر في " تاريخه " (1/307) أن شعبة تفرّد به بعد أن ساق له عدّة طرق ، وهو مردود بكلام أبي نعيم المتقدم. وعلى كل حال ؛ فالحديث صحيح لا غبار عليه ، ولشطره الأول شاهد من حديث ابن عمرو عند ابن عساكر (1/308) وغيره ، ولكنه حديث منكر ، خرجه الشيخ الألباني في " الضعيفة " (6385) . وشطره الثاني له شواهد كثيرة ، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الاقتضاء " (1/6 – السنة المحمدية) وغيره : إنه متواتر .

وحديث قرّة ؛ صححه الترمذي ، وابن حبان ، والألباني – رحمهم الله . - والله أعلم

---

(1)) - ص10 و25و26و27، دار إحياء السنة النبوية) .

(2) - انظر " صحيح البخاري " (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب (10) قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا تزال طائفة.." ، ص1259 ، دار السلام .

(3)- انظر " شرف أصحاب الحديث " (ص27 ، دار إحياء السنة) للخطيب البغدادي .

(4) - برقم : (1925) .

(5) - بضوابط معلومة ليس هذا موضع ذكرها .

(6)" - سير أعلام النبلاء " (9/183) .

(7)" - الإصابة في تمييز الصحابة " (5/433 – الجيل)

(8) - وأخرجه ابن عساكر (37/201) من غير طريق الإسماعيلي .